

Distr.
GENERAL

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



UNEP/OzL.Pro/ExCom/79/50

7 July 2017

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الثمانون

مونتريال، من 13 إلى 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

تقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج

مقدمة

1- أعيد تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في اجتماع اللجنة التنفيذية الثامن والسبعين واجتمع أربع مرات على هامش الاجتماع التاسع والسبعين. نظر الفريق الفرعي في مشروع المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، والمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين، وطلب اليونيدو إجراء تدقيق تقني لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتألف الفريق الفرعي من ممثلي الأرجنتين وأستراليا والنمسا والصين وألمانيا ولبنان والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وعملت أستراليا بصفة الميسر. وحضر الدورة أيضا ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي بصفة مراقب.

البند 1 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

2- اعتمد الفريق الفرعي جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة
UNEP/OzL.Pro/ExCom/79/SGP/1

البند 2 من جدول الأعمال: تنظيم العمل

3- وافق الفريق الفرعي على اتباع تنظيم العمل الذي اقترحه الميسر.

البند 3 من جدول الأعمال: مشروع المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

4- نظر الفريق الفرعي سابقا في المبادئ التوجيهية لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

والستين والتاسع والستين والسبعين والحادي والسبعين والسادس والسبعين والسابع والسبعين. (UNEP/OzL.Pro/ExCom/79/SGP/2) على هامش الاجتماعات الرابع والستين والخامس والستين والثامن

5- وذكر الميسر الفريق الفرعي بأن الفقرتين (هـ) و (ك) فقط لا تزالان بين أقواس معقوفة وقال إنه قد يكون من المفيد انتظار نتائج المناقشات في اللجنة التنفيذية بشأن كيفية حل مشكلة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23 قبل الاستمرار في مناقشة الفقرة (ك).

6- وأفاد أحد الأعضاء بأن الفقرة (ك) تتناول المصانع المزدوجة الاستخدام فقط، وتساءل عما إذا وجدت أي مسائل يتعين تناولها من خلال الشرط. وإن لم توجد، يمكن حذف الفقرة.

7- وقال عضو آخر إنه يجب، عملاً بالفقرة 5 من المقرر 6/XIX والفقرة (هـ) من مشروع المبادئ التوجيهية، تعويض جميع الأرباح المفقودة، وأنها مسألة كانت تثار أيضاً في المداولات بشأن رقابة المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23. واتفق على تأجيل مواصلة النظر في المبادئ التوجيهية حتى يتم التوصل إلى نتائج المناقشات التي أجرتها اللجنة التنفيذية بشأن المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23.

البند 4 من جدول الأعمال: خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المرحلة الثانية) للصين

8- بناء على دعوة من الميسر، قدم ممثل البنك الدولي عرضاً أوضح الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية واستعرض العلاقة بين نظام حصص إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين و "حقوق الإنتاج" التي خصصت لكل منتج لكل مادة هيدروكلوروفلوروكربونية خاضعة للرقابة. وقدم الجدول الزمني المقترح لخفض الإنتاج للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، والطريقة التي استخدمها البنك الدولي لحساب معدلات الأرباح المفقودة والأساس المنطقي للتمويل المطلوب.

9- وقال إن خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عالجت تلك المنشآت التي تنتج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للاستخدام المراقب؛ ولكنها لم تشمل تلك المنشآت التي أنتجت المواد الأولية فقط لأنها خارج نطاق بروتوكول مونتريال. بالإضافة إلى خطوط الإنتاج الخمسة التي أغلقت في عام 2015، أغلقت أربعة خطوط إنتاج إضافية بطاقة إنتاجية غير مستغلة أيضاً. ورداً على استفسار عن اختلاف القدرة البالغ 15,000 طن متري للهيدروكلوروفلوروكربون- 22، أوضح أن تدقيق نيكسانت التقني لعام 2009 قيم منشأة واحدة بأنها لا تملك سوى 15,000 طن متري من القدرة، رغم أنه في ذلك الوقت كان مصرحاً لهذه المنشأة بإنشاء 30,000 طن متري من قدرة الهيدروكلوروفلوروكربون- 22 أيضاً. وفي وقت لاحق، أنشأت الشركة قدرة للهيدروكلوروفلوروكربون قدرها 15,000 طن متري حسبما صرح لها به. وكان البنك الدولي يعي أن القدرة الإضافية ستستخدم لإنتاج المواد الأولية فقط وبالتالي لا تخرق الشروط المتفق عليها لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

10- وقال أحد الأعضاء أن هذه الحالة يمكن أن تشكل إعادة توجيه استخدام المواد الأولية. وقال أيضاً أن المداولات المتعلقة بمعالجة الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الاتفاق الأصلي تستند إلى الأرقام الواردة في تدقيق نيكسانت التقني الذي لم يعالج الكمية الإضافية وقدرها 15,000 طن متري من القدرة في المنشأة المعنية. وقد تختلف هذه المداولات إذا عرفت اللجنة التنفيذية أن الشركة قد تزيد من قدرتها الإنتاجية. وقال العضو أيضاً أن سبب الافتراضات المستخدمة لحساب الأرباح المفقودة في السوق المقيدة للهيدروكلوروفلوروكربون-141ب في الصين غير واضحة. واعتبرت تلك السوق غير مقيدة عند حساب الأرباح المفقودة أصلاً. وأعرب عن دهشته لأن مستوى الإنتاج لاستخدام المواد الأولية لم يكن أعلى من ذلك.

11- وعرضت ممثلة الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/79/SGP/3 التي تناولت المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين. وتم وضع استراتيجية الإزالة لإزالة الإنتاج استناداً إلى

استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين واستهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 التي استوردت المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من الصين. وقالت أنه رغم إمكانية تلبية احتياجات الاستهلاك في بلدان المادة 5 بالإنتاج من بلدان أخرى، استندت خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية جزئياً إلى الاستهلاك في بلدان المادة 5 التي استوردت المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية من الصين على مر الزمن. ورغم أن هذا الوضع يمكن أن يتغير، يتعذر على الأمانة التنبؤ بما قد يحدث.

12- وقالت أنه استناداً إلى الحسابات التي قدمها البنك الدولي، يتجاوز مستوى الأرباح المفقودة للمرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التمويل المتبقي المؤهل المتفق عليه في الاتفاق الإطاري. لذلك، وضعت الأمانة نموذجاً لأربع سيناريوهات تمويل مختلفة لكي تضمن بقاء مستوى التمويل ضمن المستوى المتفق عليه بموجب الاتفاق الإطاري. وأسفرت السيناريوهات الأربع عن تمويل سنوي، للفترة من عام 2017 إلى عام 2020، قدره بين 29,2 مليون دولار أمريكي و 36 مليون دولار أمريكي. وقالت أيضاً أن الوثيقتين الإضافيتين اللتين قدمهما البنك الدولي بشأن برنامج التنفيذ السنوي لعام 2018 وبشأن مسؤولية وحدة إدارة المشروع في تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية قد وردتا متأخرتين جداً لكي تستعرضهما الأمانة.

13- وردا على طلب للحصول على المزيد من المعلومات عن السيناريوهات المختلفة، أوضحت ممثلة الأمانة الطرق المستخدمة لتحديد حسابات التكاليف، وقالت أنه على عكس السيناريوهات الثلاث الأولى اللاتي حسبت تمويل المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية استناداً إلى التمويل المتبقي بقيمة 290 مليون دولار أمريكي، شكل السيناريو الرابع توزيع التمويل لخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بأكملها بناء على إجمالي التمويل المعتمد وقدره 385 مليون دولار أمريكي. وقالت أنه في إطار هذا السيناريو كان المبلغ المحسوب للمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أعلى من المبلغ المعتمد بالفعل. وتعديل التمويل المتبقي من خلال استخدام المبلغ المعتمد وقدره 95 مليون دولار أمريكي للمرحلة الأولى في خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ضمن عدم تغيير إجمالي التمويل المعتمد وقدره 385 مليون دولار أمريكي، لكي تكون الشريحة السنوية للفترة من عام 2017 إلى عام 2020 قدرها 31,24 مليون دولار أمريكي في ظل السيناريو الرابع.

14- وأوضح ممثل البنك الدولي أنه رغم أن نمودجه للتكاليف كان مماثلاً لنمودج التكاليف الذي استخدمته الأمانة، استخدم أرباحاً مفقودة تقديرية كأساس لحسابه. ومع ذلك، لم يشمل التمويل المتفق عليه جميع تلك الأرباح المفقودة، وبالتالي تم تخفيض المبلغ بالتناسب لكي يناسب الغطاء بقيمة 290 مليون دولار أمريكي. وأكد أن المدفوعات عن الأرباح المفقودة للشركات تمت في شرائح، مع سداد الدفعة الأولى للشركة عندما وقعت الاتفاق لإغلاق خطوط إنتاجها للمواد المستنفدة للأوزون وسددت الدفعة النهائية بعد إجراء تقييم التدابير الوقائية البيئية والاجتماعية لإغلاق خطوط الإنتاج الذي أثبت الامتثال للوائح الوطنية ذات الصلة. وفيما يتعلق باستفسار يتعلق بالتمويل من المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي لم يتم صرفه حتى الآن، قال أنه تبقى المبلغ 19,8 مليون دولار أمريكي، وخصص المبلغ 1,8 مليون دولار أمريكي لأنشطة المساعدة الفنية وتم التعهد بصرف المبلغ الباقي وقدره 18 مليون دولار أمريكي للشركات بعد إثبات امتثالها للتدابير الوقائية البيئية والاجتماعية.

15- وأعرب عن القلق إزاء مستوى التمويل المطلوب للمرحلة الثانية، الذي سيبلغ 92 في المائة من الأموال المتبقية فيما تتحقق 72 في المائة فقط من الإزالة المتبقية للمواد المستنفدة للأوزون. وسئل عن سبب استخدام البنك الدولي للربح المفقود التقديري الحالي لتعويض مدة المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بأكملها عندما توقعت كل من الأمانة والبنك الدولي أن تكون الأرباح المفقودة التقديرية في المستقبل أقل من تلك التقديرية حالياً.

16- وقال ممثل البنك الدولي إن البنك كان يستهدف الهيدروكلوروفلوروكربون -141 ب

والهيدروكلوروفلوروكربون -142 ب أولاً بسبب قدرتهما الكبيرة على تدمير الأوزون. وستكون الأرباح المفقودة أعلى لهذه المواد الكيميائية وبالتالي كانت هناك حاجة إلى المزيد من التمويل في مرحلة مبكرة في المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وزاد الطلب على الهيدروكلوروفلوروكربون-141 ب بين عامي 2010 و 2013، ولكن منذ ذلك الحين كان الطلب مستقراً، على الرغم من عدم التأكد من التأثير على سعر الطلب في المستقبل. وبالإضافة إلى تكاليف المواد الكيميائية المستخدمة، أخذ البنك الدولي أيضاً متوسط تكاليف الطاقة المستخدمة، المماثل للتكاليف المستخدمة في إطار المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأكد أن البنك الدولي لم يأخذ في الاعتبار أي إعانات للمنشآت يمكن أن تحصل عليها الشركات من السلطات المحلية. وأوضح ممثل البنك الدولي أن تكاليف الصيانة التقديرية كانت مماثلة لتلك التي كانت في المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ولم ينظر البنك الدولي في تكاليف صيانة المنشأة بأكملها، بل في تلك التكاليف المتعلقة بخطط الإنتاج التي خصصت لها 10 في المائة من إجمالي الاستثمارات الرأسمالية للصيانة.

17- وقالت ممثلة الأمانة إنه في إطار إنشاء نماذجها، التي أسفرت عن نتيجة مماثلة لتلك التي وضعها البنك الدولي، وجب احتساب كامل الأرباح المفقودة للفترة حتى عام 2030. لذلك، ستكون المبالغ الممنوحة لأولئك الذين أغلقوا خطوط إنتاجهم في وقت مبكر، على سبيل المثال في عام 2018، أكثر من أولئك الذين انتظروا حتى وقت لاحق لكي يغلقوا خطوط إنتاجهم.

18- وسأل أحد الأعضاء عما إذا كانت الطريقة التي تستخدمها الأمانة تأخذ في الاعتبار العمر المتبقي للمنشآت المعنية. وردا على ذلك، أوضحت ممثلة الأمانة أنه في السيناريوين الثالث والرابع، زادت نماذج التعويض بعامل قدره 3 في المائة سنويا من أجل السماح بالتنبؤ بأن معظم الخطوط الأكثر ربحية ستغلق في الآخر. وأسفر هذا التعديل أيضاً عن الأثر المتمثل في معالجة مسألة تكاليف الصيانة بوجه عام. واقترح عضو آخر أن ينشئ البنك الدولي أو الأمانة نموذجاً يتوافق ببساطة مع مستوى التمويل لجدول الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال. ولوحظ أيضاً أن خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سيؤثر على خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لأن الحصص المحددة لكليهما كانت تترابط ارتباطاً وثيقاً.

19- وأوضحت ممثلة الأمانة أيضاً، فيما يتعلق باستفسار عن منشأتين بدون مرفق لتدمير المنتج الثانوي الهيدروكلوروفلوروكربون-23، أن إحدى المنشأتين جمعت المنتج الثانوي الهيدروكلوروفلوروكربون-23 ثم باعته كمادة أولية في إنتاج المواد الكيميائية الأخرى. ولم يكن لدى المنشأة الثانية أي خطة للتعامل مع تدمير المنتج الثانوي الهيدروكلوروفلوروكربون-23. وأنتجت كلتا المنشأتين الهيدروكلوروفلوروكربون-22 في عام 2010، وفعلت ذلك في عام 2015 أيضاً، لكل من الاستخدام الخاضع للرقابة والمواد الأولية.

20- عرض مشروع الاتفاق على النحو الذي قدم به، لأن الأمانة لم يكن لديها الوقت الكافي لاستعراضه بسبب تقديمه متأخراً جداً. واقترح أن يتم تعديله لكي يتم رصد والتحقق من إدارة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وجيل المنتجات الثانوية المقترنة بها من أجل ضمان تقليله الآثار البيئية والمناخية المصاحبة له. ورغم أن مشروع الاتفاق ينبغي من حيث المبدأ أن يتبع الاتفاق الخاص بالمرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، يمكن أن يشمل أي دروس مستفادة. ومع ذلك، قال عضو آخر إن الاتفاق كان نتيجة تسوية وأعرب عن قلقه من إجراء أي تغييرات لا تتعلق بأهداف الإزالة وتوزيع الشرائح. وحث على عدم إعادة فتح بقية الاتفاق وأوضح انه في ظل النظام القانوني الصيني لم يتمكن من إجبار الشركات الصينية على تنفيذ أنشطة إضافية لم توافق عليها ولم تكن لازمة بموجب القانون.

21- وسئل أحد الأعضاء عما إذا كانت بعض أنشطة المساعدة الفنية المقترحة ستكون من مسؤولية البنك الدولي وما هي الأنشطة الفنية الإضافية التي تم التخطيط لها أيضاً. وطلب أيضاً إيضاح بشأن المسؤولية عن التدقيق المالي السنوي.

22- وأوضحت ممثلة الأمانة أن أنشطة المساعدة الفنية المدرجة في الوثيقة مماثلة للأنشطة التي نفذت بانتظام في إطار المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. غير أن الحكومة الصينية ذكرت أيضا أنها تود تنفيذ أنشطة إضافية للمساعدة الفنية كان يتعين تحديدها أثناء التنفيذ. وسيتم إدراج المبلغ المحدد في الميزانية لهذه الأنشطة في خطة تنفيذ الشريحة، ثم سيحتاج إلى موافقة اللجنة التنفيذية عليه. وأوضحت أيضا أن عمليات التدقيق المالي السنوي من مسؤوليات الحكومة الصينية وأن الحكومة توفر التمويل لهذا الغرض.

23- وأوضح ممثل البنك الدولي أيضا أنه يوجد تدقيقان في الواقع: تدقيق مالي سنوي للأموال التي صرفت للحكومة الصينية من البنك الدولي، وتدقيق آخر للأموال التي تلقتها الصين وصرفت للشركات.

24- وقدم البنك الدولي أيضا مزيدا من التوضيح بشأن: الطرق المستخدمة لضمان إجراء التقييمات والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية النهائية، والاختلاف في بيانات الاستيراد والتصدير، وكيفية ضمان عدم وجود انحرافات في الإنتاج لاستخدام المواد الأولية وكيفية التعامل مع أي مصانع متكاملة جديدة.

25- وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الصين لوضع ضوابط لضمان عدم وجود انحراف للمواد المستنفدة للأوزون من المواد الأولية للاستخدامات الخاضعة للرقابة، كان من المحتمل حدوث هذا الانحراف وسئل عن سبل الانتصاف التي وضعتها الصين لمعالجة هذه المسألة. وأوضح أحد الأعضاء أنه حتى عام 2015، سمحت اللوائح الصينية فقط بإنشاء خطوط إنتاج جديدة في المنشآت المتكاملة التي تنتج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لاستخدام المواد الأولية فقط. وأجرت الحكومة المركزية تفتيشا على أنشطة إدارات الأقاليم لضمان الامتثال للوائح والأنظمة التي تنص على عقوبات مشددة عندما يوجد انحراف لتلك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية نحو الاستخدامات الخاضعة للرقابة.

26- وقال أحد الأعضاء أنه، من أجل بدء عملية المناقصة للتخفيضات المقررة لعام 2018 وتحديد حصص الإنتاج المسموح بها، سيكون من الضروري الموافقة على المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في اجتماع اللجنة التنفيذية الحالي.

27- وهنا الأعضاء الحكومة الصينية على تحقيق الأهداف التي حددت في إطار المرحلة الأولى وعلى عملها الشاق في إعداد المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وأقر أحد الأعضاء بالصلة بين إزالة الإنتاج والاستهلاك في قطاع صناعي كبير ومعقد من اقتصادها. وكان متيقنا من أن اللجنة التنفيذية ستأخذ ذلك في الاعتبار ولكن كان من المهم أيضا منح البنك الدولي والصين وقتا لضمان استعراض الأمانة جميع الوثائق المقدمة قبل أن تنظر فيها اللجنة التنفيذية. وشدد عضو آخر على أنه ينبغي أن تعالج تلك الوثائق المنقحة الشواغل المثارة في الاجتماع الحالي أيضا.

28- يوصي الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) أن تلاحظ تقديم المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين؛

(ب) ومطالبة البنك الدولي بإعادة تقديم المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للصين إلى اجتماع لاحق.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات أولية وطلب لإجراء تدقيق تقني لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

29- قدمت ممثلة الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/79/SGP/4 التي تناولت تقديم البيانات الأولية

من اليونيدو وطلبه لإجراء تدقيق تقني لقطاع إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

30- ونهت الفريق الفرعي إلى قرار مجلس الأمن 2321 الذي عدل إجراءات الحصول على تصريح للتعاون العلمي والتقني من لجنة مجلس الأمن الذي حدده القرار 1718 (لجنة مجلس الأمن 1718). وتنص الفقرة 11 (ب) من القرار 2321 على استثناء من القاعدة التي تنص على أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء تعليق التعاون العلمي والتقني الذي يشمل أشخاصا أو جماعات ترعاها رسميا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تمثلها، ماعدا التبادلات الطبية، في تلك الحالات التي تقرر فيها الدولة التي تشارك في التعاون العلمي أو التقني أن النشاط المعين لن يساهم في انتشار أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية الحساسة أو البرامج المتعلقة بالفدائف التسيارية، وأخطرت لجنة مجلس الأمن 1718 قبل اتخاذ هذا القرار. واستوعبت الأمانة أن اليونيدو مازال يحتاج إلى التشاور مع لجنة مجلس الأمن 1718 بشأن المشروع قيد الدراسة.

31- وذكر أحد الأعضاء بمدخلته بشأن الشواغل المتعلقة بالتعاون التقني الذي تشترك فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قرار مجلس الأمن 2321، وقال إن وفده ليس في وضع يسمح له بالموافقة على المقترح في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، ستجعل مسألة فقدان الأرباح في قطاع الإنتاج مناقشة المشروع المقدم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر تعقيدا من المناقشات الجارية بشأن قطاع الاستهلاك.

32- واتفق على إرجاء النظر في المقترح حتى يتم التأكد من أن هذا المشروع لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن 2321 أو أي قرارات أخرى قد يتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

البند 6 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

33- لم تطرح أي مسائل أخرى.

البند 7 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

34- استعرض الميسر هذا التقرير.

البند 8 من جدول الأعمال: الاختتام

35- اختتم اجتماع الفريق الفرعي في الساعة 9:15 صباحا من يوم 7 يولييه/ تموز 2017.